

فعالية أدوات السياسة النقدية في التأثير على حجم المعروض النقدي حالة الجزائر (2000-2010)

وفاء حمدوش

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة باجي مختار - عنابة

ملخص

عرف الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2010 انتعاشا متواصلا في الوضعية المالية والنقدية، الداخلية والخارجية، وتراكما في احتياطي الصرف، أدى إلي زيادة معتبرة في صافي الموجودات الأجنبية التي تمثل إحدى المصادر الأساسية للمعروض النقدي، ما نتج عنه توسع نقدي كبير تسبب في وجود سيولة نقدية هيكلية مفرطة على مستوى البنوك، وهو ما استدعى إصلاح أدوات السياسة النقدية بناء على الوضع النقدي السائد.

الكلمات المفاتيح: كتلة نقدية، صافي الموجودات الأجنبية، أدوات السياسة النقدية، استقرار نقدي.

L'efficacité des instruments de la politique monétaire et leur impact sur le volume de l'offre de monnaie : le cas de l'Algérie (2000-2010).

Résumé

L'économie algérienne a connu, durant la période s'étalant entre 2000 et 2010, une croissance continue de la situation financière et monétaire, tant interne qu'externe, et une accumulation dans les réserves de change. Cela s'est traduit par une augmentation importante des disponibilités en devises qui représentent, par ailleurs, une des principales sources d'offre de monnaie. Cette situation a permis une expansion monétaire causant une liquidité structurellement excessive au niveau des banques, ce qui a nécessité une réforme des instruments de la politique monétaire.

Mots-clés: Masse monétaire, disponibilités nettes en devises, instruments politiques monétaires, stabilité monétaire.

The Effectiveness of Monetary Policy Instruments and their Impact on the Volume of Money Supply: Case of Algeria (2000-2010).

Abstract

The Algerian economy experienced -during the period of 2000-2010- a continuing recovery in the financial and monetary situation, the internal and the external one and an accumulation in the exchange reserves which led to an increase in net foreign assets. The latter represents one of the main sources of money supply, what resulted in a large monetary expansion which caused excessive structural cash liquidity in banks, such a situation requires a reform in monetary policy instruments based on the prevailing monetary situation.

Keywords: Monetary mass, net foreign assets, monetary policy instruments, monetary stability.

مقدمة:

قوة ومثانة الاقتصاد وتكامله. كما أنها تتطور وتتوسع تبعاً لتطور اقتصاديات الدول.

انطلاقاً مما سبق، فإن التساؤل الرئيسي المطروح هو: ما مدى تحكم أدوات السياسة النقدية في تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، سنحاول من خلال هذه المقالة الوقوف على تطور الكتلة النقدية بمكوناتها ومقابلتها في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2010، ومعرفة أهم التطورات التي عرفت أدوات السياسة النقدية المطبقة من قبل بنك الجزائر للتحكم في الوضع النقدي السائد.

1- تطور الكتلة النقدية ومقابلتها في الجزائر:

قبل أن نتطرق إلى تطور الكتلة النقدية بمكوناتها ومقابلتها، ومعرفة الوضع النقدي السائد في الدولة الجزائرية. يجب أن نقف أولاً على مفهوم الكتلة النقدية ومكوناتها، والشكل الذي تأخذه في الدولة الجزائرية.

1-1- مفهوم الكتلة النقدية:

نقصد بالكتلة النقدية أو كما يطلق عليها عرض النقود، تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة، والتي تحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها⁽¹⁾، وعليه يمكن التمييز في المعروض النقدي بين ثلاثة مفاهيم أساسية:

- **المفهوم الضيق (M_1):** ويعرف بمجموع وسائل الدفع، ويشمل النقود الورقية الإلزامية والنقود المساعدة والودائع الجارية، وهي كلها أصول نقدية تتمتع بسيولة عالية جداً.

يعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع (النقود الورقية والنقود المصرفية) من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية وتوفير أرصدة نقدية جديدة، فالبنك المركزي يجب أن يقوم بدور أكثر فعالية في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل وبالتالي الرقابة على البنوك.

ولما كان البنك المركزي هو السلطة النقدية المركزية في معظم الدول على اختلاف مستوياتها الاقتصادية ونظمها المسيرة للكتلة النقدية، فإنه بصفته المسؤول عن تسيير وتنظيم هذه الكتلة يستعمل مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وبحسب الحالات التي تواجه الاقتصاد من تضخم أو كساد.

فالسياسة التوسعية (حالة ركود) تقتضي عدم كفاية السيولة اللازمة للاقتصاد، فيقوم البنك المركزي بزيادة السيولة، أما السياسة الانكماشية (حالة تضخم) فيفترض وقوع الاقتصاد في تدفق نقدي فائض عن الحاجة، الأمر الذي يستدعي من السلطة النقدية القيام بالحد من التوسع النقدي مما يسمح بإعادة التوازن الكلي من جديد.

ولتحقيق أهداف السياسة النقدية، يتطلب الاعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات والتي بالضرورة لا يمكن أن تحقق كل الأهداف على اعتبار أن تلك الأهداف قد تتعارض مع بعضها البعض.

وتأخذ هذه الأدوات والوسائل الصفة الكمية والنوعية، إلا أنها تتباين وتختلف من اقتصاد إلى آخر، تبعاً لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وكذا

- النقود الكتابية (scripturale): تتمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر، وتتكون أساسا من ودائع تحت الطلب لدى البنوك وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير، وتجدر الإشارة إلى أن الودائع الجارية تتكون أساسا من ودائع التوفير تحت الطلب لمؤسسات قطاع المحروقات زيادة على القطاع العمومي خارج المحروقات.

- أشباه النقود (Quasi-monnaie): تتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع الأجل، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، وهي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية. مع الإشارة إلى أن الودائع لأجل هي عبارة عن مدخرات الأسر والقطاع الخاص.

1-2- تطور مكونات الكتلة النقدية:

إن الإصلاحات التي جاءت بها القوانين المصرفية عموما وقوانين النقد والقرض خاصة كانت تهدف إلى وضع حد للتوسع في السيولة المحلية والعملية في التداول بشكل خاص، وتعتبر هذه كذلك من بين الأهداف الأساسية لبرنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي عقده الجزائر مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. إلا أنه في عملية تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع اتضح أن الكتلة النقدية مازالت ولا تزال تشهد ارتفاعا مستمرا ومتواصلا. حيث يوضح الجدول رقم (1) تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).

- المفهوم الواسع (M_2): تعرف بالسيولة المحلية الخاصة، وتشتمل على (M_1) مضافا إليها الودائع لأجل وودائع الادخار قصيرة الأجل بالبنوك وودائع التوفير لدى صناديق التوفير، وهي أقل سيولة من (M_1).

- مفهوم السيولة المحلية (M_3): ويطلق عليها أيضا سيولة الاقتصاد، وتشتمل على (M_2) السيولة المحلية الخاصة زائد الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وأذون الخزانة وهي أقل سيولة من (M_2).

- مفهوم السيولة الإجمالية (M_4): وتشتمل على (M_3) زائد الأصول والخصوم النقدية لدى البنوك المتخصصة، ويطلق عليها السيولة الإجمالية⁽²⁾.

ويسمى M_1 ، M_2 ، M_3 بالمسح النقدي أما M_4 فيسمى بالمسح المالي للسيولة الإجمالية.

وهناك تنوع كبير فيما يتعلق باستخدام مفهوم عرض النقود ما بين المفهوم الضيق والمفهوم الواسع وعموما فإن معظم البنوك المركزية تستقر على M_1 ، M_2 ، بل الكثير يفضل التعبير عن المعروض النقدي بـ M_1 حيث يأخذ صندوق النقد الدولي بالمفهوم الأول M_1 في الإحصاءات المالية الدولية باعتبار أنه يمثل السيولة الحاضرة المؤثرة على قرارات الإنفاق القومي بشكل مستمر.

وكنتيجة فإن الكتلة النقدية تحتوي على كل أنواع وسائل الدفع الفورية التي بحوزة الأعوان الاقتصادية داخل التراب الوطني، وتتكون أساسا من النقود الورقية البنكية والأنواع الأخرى من النقود والودائع عند المؤسسات المالية والمصرفية. أما الكتلة النقدية

في الجزائر فتتكون من العناصر التالية :

- النقود الورقية (Fiduciaire): تتمثل في تداول النقود الورقية في بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

جدول رقم (01): تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

الوحدة: مليار دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النقود M ₁	1041,3	1238,5	1416,3	1630,4	2160,5	2437,5	3177,8	4233,6	4964,9	4949,8	5638,5
التداول الإئتماني	484,9	577,2	664,7	781,4	874,3	921	1081,4	1284,5	1540	1829,4	2098,6
الودائع تحت الطلب	556,4	661,3	751,6	849	1286,2	1516,5	2096,4	2949,1	3424,9	3120,4	3539,9
الودائع لأجل	974,3	1235	1485,2	1723,9	1577,5	1632,9	1649,8	1761	1991	2228,9	2524,3
الكتلة النقدية M ₂	1659,2	2473,5	2901,5	3354,3	3738	4070,4	4827,6	5994,6	6955,9	7178,7	8162,8
معدل نمو M ₁ %	*15,03	18,93	14,43	15,2	32,51	12,1	30,8	33,7	17,3	-0,34	11
معدل نمو ت ا %	*10,2	19,03	15,15	17,55	11,88	5,34	17,41	18,78	19,89	18,79	14,71
معدل نمو وت ط %	*51,01	18,85	13,65	12,95	51,49	17,9	38,23	40,67	16,13	-8,89	13,44
معدل نمو و لأ %	*10,19	18,85	13,65	12,95	51,49	17,9	38,23	40,67	16,13	-8,89	13,44
معدل نمو % M ₂	*13	49,07	17,30	15,6	11,4	8,89	18,7	24,17	16,0	3,1	13,8

المصدر: Banque d'Algérie: données économiques et financières de l'Algérie: indicateurs: 2010) monétaires et financières, annexe, tableaux statistiques: fin décembre (2003, 2005, disponible sur le site: www.bank-of-Algeria.dz (consultée le 01/07/2012)

*تم حساب معدل نمو لسنة 2000 بالإعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003 في الملاحق التي تتضمن بيانات سنة 1990.

التوالي، ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع الودائع لأجل التي تتمثل في مدخرات الأسر والقطاع الخاص، أين انتقل معدل نموها من 20.24% سنة 2002 لينخفض باستمرار إلى أن سجل نسبة نمو سالبة

فلاحظ أن الكتلة النقدية سجلت أكبر نسبة لها سنة 2001 ب 49% لتعرف مرحلة تراجع وانخفاض مستمر خلال الفترة ما بين 2002 إلى غاية 2005، أين انتقلت من 17.3% لتتخفص إلى 8.89% على

تراجعا سنة 2009 أين سجلت فيها الكتلة النقدية أدنى مستوى لها في النمو قدر ب 3,1%، ويعود ذلك أساسا إلى تأثير الصدمة الخارجية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي كان لها أثر على تراجع العوائد البترولية التي انتقلت من 4997,6 مليار دينار سنة 2008 لتتخفص إلى 3109,1 مليار دينار خلال سنة 2009⁽⁵⁾، مما أثر على تراجع ودائع قطاع المحروقات، الشيء الذي يفسر تراجع معدل نمو الودائع الجارية الذي سجل نسبة سالبة ب 8,89%.

أما الجدول رقم (2) فيترجم لنا هيكل الكتلة النقدية وتطورها.

قدرت ب 8.49% خلال سنة 2004، أما بعد سنة 2006 سجلنا نموا نقديا وصلت نسبته إلى 24.17% خلال سنة 2007، هذا النمو راجع أساسا إلى نمو الفوائد البترولية لمؤسسات قطاع المحروقات أين انتقلت من 3882.2 مليار دينار جزائري في سنة 2006⁽³⁾ لتصل إلى 4997.6 مليار دينار جزائري خلال سنة 2008⁽⁴⁾، وهو ما كان له أثر على زيادة ودائع هذه المؤسسات في البنوك والتي تأخذ صفة ودائع التوفير تحت الطلب، مما تدل عليه معدلات نمو الودائع تحت الطلب التي ارتفعت من 38.67% إلى 40.67% خلال سنتي 2006 و 2007 على التوالي وهو اتجاه جديد لانتعاش وثيرة التوسع النقدي، هذا الانتعاش عرف

جدول رقم (02): تطور هيكل الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

الوحدة: النسبة المئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النقود M ₁	62,75	50,07	48,81	48,60	57,79	59,88	65,82	70,62	71,37	68,95	69,07
أشباه النقود	37,25	49,92	51,18	51,40	42,21	40,12	34,18	29,38	28,63	31,05	30,93
الكتلة النقدية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (01).

مستمر على سلوك المدخرين وبالتالي ضعف قدرة البنوك على جذب الادخار البنكي، مما يفقدنا للقول إن هناك كتلة نقدية كبيرة يتم تداولها خارج الدائرة المصرفية الرسمية.

وفي ظل ما يشهده الاقتصاد الجزائري من ظاهرة السحب لمبالغ مالية كبيرة لم تعد إلى المسالك البنكية والتي قدرت نسبتها ب 60 إلى 70 بالمائة من الموارد المالية خاصة بين سنتي 2005 و 2006، (وهو ما يفسر التراجع في معدل نمو النقود خلال

نلاحظ أن نسبة النقود إلى الكتلة النقدية قد حظيت بالحصة الأكبر في هيكل هذه الأخيرة خلال الفترة المدروسة، باستناد سنتين 2002 و 2003 أين مثلت نسبة أشباه النقود 51,18% و 51,40% على التوالي في هيكل الكتلة النقدية، ويرجع ذلك إلى انخفاض معدلات التضخم واستقرار الأسعار خلال تلك الفترة، وتبقى أشباه النقود تمثل النسبة الأدنى في هيكل الكتلة النقدية مقارنة بنسبة النقود، وهذا يدل على أن الإصلاحات البنكية لم يكن لها تأثير

بالخصوص من الكتلة النقدية التي خرجت من مؤسسة البريد أولا تم البنوك بنسبة تراوحت ما بين 20 إلى 30 بالمائة، وبالتالي فإن الأزمة كانت متوقعة خاصة وأن الطلب ارتفع بصورة مضاعفة مقابل استقرار نسبي للعرض.

وطالما أن القطاع الموازي يمثل نصيبا معتبرا من التعاملات التجارية والاقتصادية، وطالما بقي التعامل بالنقد وانعدام وسائل الدفع الحديثة، فإن مشكل السيولة سيبقى مطروحا بحدة ولا يمكن لطبع أوراق نقدية جديدة أن يحل المشكل القائم، لأن المسألة غير مرتبطة بتوفير مزيد من النقود بقدر ما يتعلق الأمر بتأطير وتنظيم السوق والاقتصاد الجزائري، وإدماج السوق الموازية بوسائل تحفيزية جبائية بالخصوص وتطوير وسائل النقد بما يكفل التخلي تدريجيا عن استخدام النقود.

3-1- الكتلة النقدية وتغيرات الناتج الإجمالي:

يوضح الجدول رقم (3) مقارنة الكتلة النقدية بتغيرات الناتج الإجمالي للفترة (2000-2010).

سنة 2005 إلى 12,1% بعدما كان معدل نموها يقدر بـ 32,51% في سنة 2004) أثر ذلك على تنامي مشكلة نقص السيولة .

فذهبت الدولة الجزائرية إلى إصدار أوراق نقدية من فئة 2000 دينار لحل مشكل نقص السيولة. إن اللجوء إلى خيار "طبع النقود" يؤدي إلى تضخم الكتلة النقدية المتداولة، لأن تبعاته على المدى المتوسط والبعيد ستكون سلبية في غياب المقابل المادي، فضلا عن إمكانية تسجيل عودة المنحى التضخمي. كما اتخذت الحكومة الجزائرية إجراء إلزامية استخدام كل وسيلة دفع كتابية (شيك، بطاقة الدفع، الاقتصاد من الرصيد... إلخ) في كل المعاملات التجارية والمالية التي تتجاوز قيمتها 500 ألف دج، وذلك على أساس مرسوم تنفيذي الصادر في 2010/07/13 يدخل حيز التنفيذ ابتداء من 2011/03/31، لكن باقتراب وعد التطبيق قامت السلطات العمومية بالتراجع عن تطبيقه، وتأجيله إلى أجل غير مسمى وذلك تحت ضغط الواقع⁽⁶⁾.

ويرى الخبير الاقتصادي الدكتور محجوب بدة، أن عملية تسديد مؤخرات الأجور والعلاوات والأجور والمعاشات في وقت واحد ضاعف في سنة 2010

جدول رقم (03): تطورات الكتلة النقدية مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2010)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل نمو piB %	26,6	3,9	6,49	16,01	16,38	22,72	13,24	10,00	18,39	-9,51	20,08
معدل نمو M ₂ %	13	49,07	17,30	15,6	11,4	8,89	18,7	24,17	16,0	3,1	13,8
معدل السيولة M ₂ / piB %	40,48	58,05	63,94	63,71	61,01	54,13	56,69	63,99	62,72	71,54	67,74
سرعة تداول النقود v= piB/M ₂	2,47	1,72	1,56	1,56	1,63	1,84	1,76	1,56	1,59	1,39	1,47
معامل الاستقرار النقدي	0,49	5,02	1,53	0,62	0,44	0,23	0,76	1,37	0,55	-0,21	0,48

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملاحق الملحقة بالتقارير السنوية لـ (2003،2010،2005) لبنك الجزائر المذكورة سابقا.

أما عن معامل الاستقرار النقدي، والذي تهدف إلى تحقيقه السياسة النقدية، حيث إن تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال تكيف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي⁽⁸⁾، نلاحظ من خلال الجدول أنه بعد سنة 2001 أين سجل معامل الاستقرار أكبر قدر له قدر بـ 5,02 بسبب الزيادة الكبيرة في الكتلة النقدية بنسبة 49,07% لم تقابلها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الذي وصلت الزيادة فيه إلى 3,9% فقط، ثم نجد أن الزيادة في الناتج المحلي لا تقابلها الزيادة في الكتلة النقدية كما حدث خلال سنتي 2004 و2005. وبالتالي فإنه خلال الفترة المدروسة يمكن القول إن كل زيادة في الكتلة النقدية لا يقابلها زيادة في الناتج المحلي

يتضح من خلال معدل السيولة الذي هو حاصل قسمة الكتلة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي، أنه سجل نسبة معتبرة فاقت 50% خلال الفترة المدروسة، وهي ناتجة عن الارتفاع المستمر في أسعار النفط، مما انعكس إيجابيا على العوائد البترولية وبالتالي زيادة السيولة في الاقتصاد، إلا أنه عند ملاحظة سرعة تداول النقود التي تشير إلى عدد المرات التي تنفق بها الوحدة النقدية الواحدة لتسوية المدفوعات النقدية خلال فترة زمنية قدرها سنة⁽⁷⁾، والتي تقاس بقسمة الناتج المحلي الداخلي على الكتلة النقدية، هي ضعيفة خلال الفترة المدروسة مما يدل على وجود ظاهرة اكتناز للسيولة النقدية من قبل الفرد الجزائري وغياب للثقافة الادخارية.

ما قيمة ذلك إلى عملة وطنية ← زيادة إصدار العملة الوطنية ← ارتفاع رصيد العملات الأجنبية لدى البنك المركزي⁽¹⁰⁾.

1-4-2- ديون على الخزينة:

تمثل جانبا من مكونات العطب النقدي للكتلة النقدية، فعندما تكون الخزينة أمام نفقات تلجأ إلى البنك المركزي يمنحها تسبيقات أو تفرض على البنوك الاكتتاب في سندات الخزينة.

1-4-3- قروض للاقتصاد:

تسمح هذه العملية للشركات بالاقتراض من البنوك لسقف محدد، وحتى تستطيع البنوك التجارية تلبية احتياجات السيولة، فإنها تلجأ إلى مؤسسة الإصدار لإعادة الخصم على أساس معدل سعر فائدة.

إن أخطر العناصر الثلاثة لتغطية النقد هي الدين على الخزينة العامة، التي تمثل خطرا حقيقيا للتوازن الاقتصادي واستقرار الأسعار، لأن هذه الديون توجه إلى نفقات على الاستهلاك أو الاستثمار الذي لا ينتج سلعا وخدمات مباحة. يتناول الجدول رقم (4) تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).

الإجمالي، وكل زيادة في هذا الأخير لا تقابله زيادة في الكتلة النقدية، بمعنى أن هناك عدم استقرار نقدي في الاقتصاد الجزائري، وعليه يجب إعادة النظر في سير السياسة النقدية التي تعمل على تحقيق هدف الاستقرار.

1-4-4- تطور مقابلات الكتلة النقدية:

إن تغطية الكتلة النقدية هي في الحقيقة ديون على مؤسسة الإصدار، ولا يحق أن يصدر النقد من قبل البنك المركزي الجزائري إلا من العناصر التالية⁽⁹⁾:

1-4-1- الذهب والعملات الصعبة:

تأتي من إيرادات صادراتنا من السلع والخدمات والمحروقات ودخول صافية لرؤوس الأموال (استثمارات خارجية مباشرة وغير مباشرة) وتحولات أحادية للقطاع الخاص والعام (مساهمة المهاجرين الجزائريين بالخارج)، أضف إلى ذلك ما تملكه الدولة من سيائك وعملات ذهب، وعملات أجنبية، وبما أن هذه الأخيرة لا يمكن تداولها محليا، فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها وإصدارها قيمة ذلك بالعملة الوطنية ومن ثم تكون الصادرات سببا في إصدار عملة وطنية جديدة:

الصادرات من الخارج ← الحصول على الذهب والعملات الأجنبية ← يقوم البنك المركزي بتحويل

الجدول رقم (04) تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر الوحدة: مليار دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
صافي الموجودات الخارجية	775,9	1310,8	1755,7	2342,6	3119,2	4179,7	5515,0	7415,5	10246,9	10886	11997
قروض داخلية (ديون للخزينة العمومية)	677,5	569,7	578,6	423,4	-20,6	-933,2	-1304,1	-2193,1	-3627,3	-3483,3	-3510,9
قروض للإقتصاد	993,7	1078,4	1266,8	1380,2	1535	1779,8	1905,4	2205,2	2615,5	3086,5	3268,1
معدل نمو ص م خ %	357,48	68,94	33,94	33,43	33,15	34	31,95	34,46	38,18	6,23	10,2
معدل نمو د خ %	-20,09	-15,91	1,56	-26,82	-104,86	4430,09	39,74	68,17	65,54	3,96	0,79
معدل نمو ق للاق %	-13,64	38,93	17,47	8,96	11,22	15,95	7,05	15,73	18,6	18	5,88

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملاحق المتعلقة بالتقارير السنوية (2003، 2005، 2010) لبنك الجزائر المذكورة سابقا.

يمكن ملاحظة ما يلي:

عائدات الصادرات البترولية، مما أدى إلى انخفاض صافي الموجودات الخارجية إلى أدنى مستوى له منذ سنة 2000 ليسجل نسبة زيادة قدرت بـ 6,23% فقط. الشيء اللافت للانتباه أن صافي الموجودات الخارجية يركز أساسا على إيرادات صادرات المحروقات ويتبع حركتها، إلا أنه يمكن أن يكون لتحويلات الجالية الجزائرية دور كبير في تعزيز قيمة هذا الصافي. ولكن بسبب انعدام فروع للبنوك العمومية الجزائرية في الخارج وارتفاع نسبة الفائدة المعتمدة ببعض البنوك الخاصة كالبنك الفرنسي "سوسيتي جنرال" ووكالة "واسترن يونيون"، يبقى

سجل صافي الموجودات الخارجية أكبر زيادة له سنة 2000 بنسبة 357,48%، ويعود ذلك لتأثير زيادة احتياطي الصرف، إلا أنه أخذ يعرف تراجعا مستمرا منذ سنة 2001 إلى غاية سنة 2006 التي سجلت فيه نسبة زيادة قدرت بـ 31,95%، وسبب ذلك هو تسديد الديون الخارجية باستخدام هذه الاحتياطات. لترتفع مرة أخرى بين سنتي 2007 و2008 بـ 34,46% و38,18% على التوالي إثر ارتفاع العوائد البترولية. إلا أنه خلال سنة 2009 ونتيجة لأثار الأزمة المالية العالمية، تراجعت

على الجباية البترولية والمستخدمة في تمويل الإنفاق الداخلي، وبالتالي هناك ارتباط تلقائي بين الإنفاق الداخلي والنقود الوطنية ذات الأصل النفطي.

وعليه فقد تحول الجزء الكبير من الأصول النقدية بالعملة الصعبة إلى نقود وطنية، مما ترتب عليه توسع في الكتلة النقدية. وأمام هذا الوضع، يترتب على بنك الجزائر اتباع سياسة نقدية صارمة لمراقبة الكتلة النقدية من خلال ابتكار وخلق أدوات ووسائل جديدة تتماشى مع الوضع الراهن للدائرة النقدية.

II- تطور أدوات ووسائل السياسة النقدية في الجزائر:

قام مجلس النقد والقرض بموجب الأمر رقم 03-11 بتاريخ 26 أوت 2003 المرتبط بالنقد والقرض، بتحديد الإطار القانوني للسياسة النقدية، ومن تم بين مسؤوليات سلطة مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية تحدد قواعد سلوك وتطور السياسة النقدية من خلال تحديد أهدافها وتطور المجاميع النقدية، وقواعد الحيطة للسوق هذا ما تضمنته المادة رقم 62 من هذا الأمر.

أما المادة 35 التي وضحت مسؤوليات بنك الجزائر المتمثلة في الخلق والحفاظ على النقد والقرض والصرف، وتوفير الشروط الأكثر ملاءمة للنمو السريع للاقتصاد مع ضمان الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، وهو ما يجعل لبنك الجزائر مسؤولية تنظيم التداول النقدي وتسيير ومراقبة توزيع القروض بكل الوسائل المتاحة، والسهر على السير المحكم للالتزامات المالية الخارجية وضبط سوق الصرف. ولتحديد هدف السياسة النقدية والأدوات المستخدمة في ذلك، يقدم بنك الجزائر تقريرا لمجلس النقد والقرض وعلى أثره يعرض أدوات السياسة النقدية التي تسمح بتحقيق الهدف الوسيط، ومن تم الوصول إلى الهدف الأساسي للسياسة النقدية.

السبيل الوحيد أمام المغتربين الجزائريين لتحويل أموالهم هي السوق الموازية للنقد، التي تستحوذ على 70 بالمائة من نسبة التحويلات، مما يتسبب في خسارة الملايين. لتبقى الجزائر تحتل المرتبة الأخيرة في استقطاب أموال المغتربين مقارنة بالدول المغربية المجاورة، حيث أصبحت تمثل هذه الأموال عاملا أساسيا في الهيكلة المالية للدولة المغربية (المملكة المغربية) (11).

- أما عن القروض الموجهة للخرزينة العمومية، فمن المتضح أنه مجموع الحقوق على الدولة، الذي يشكل مقابلا للكتلة النقدية أخذ اتجاها تنازليا وذلك بفعل التقليل المتدرج لمديونية الخزينة واستمرار تراكم الادخارات المالية من طرف هذه الأخيرة، حيث تعتبر الخزينة العمومية دائما صافيا بالنسبة لمجموع النظام المصرفي وذلك منذ سنة 2004 التي زاد مجموع هذا الدين الصافي أعلى مستوى له سنة 2005 بنسبة 4430.9%، مما يساهم في رفع سيولة النظام البنكي.

- أما عن مجموع القروض للاقتصاد، فمنذ سنة 2001 أين سجلت زيادة بنسبة 38.93% لم تعرف اتجاها تصاعديا بعد ذلك، فوثيرة الزيادة هي ضعيفة من سنة أخرى، وقدر أدنى مستوى زيادة لها في سنة 2006 بـ 7.05% لتسجل انتعاشا آخر ومنتاليا في سنتين 2007 و2008 بـ 15.73% و18.60% على التوالي.

من خلال التحاليل السابقة يتضح أن الكتلة النقدية هي تابع لعامل واحد ووحيد وهو صافي الموجودات الخارجية بشكل عام وإيرادات قطاع المحروقات بشكل خاص فكل زيادة فيها تترجم بالزيادة والتوسع في دائرة النقد، وكل تراجع لهذه الإيرادات يصاحبه تراجع وضيق في الدائرة النقدية، ويعود ذلك أساسا لطبيعة اقتصاد البلاد الذي يعتمد

تتقسم إلى نوعين: النوع الأول يخص عمليات بنك الجزائر مع البنوك والمؤسسات المالية خارج نطاق السوق النقدي وهي إعادة الخصم وإعادة الأمانات وتسبيقات وتسهيله الودائع المغلة للفائدة أما النوع الثاني فيخص عمليات بنك الجزائر مع البنوك والمؤسسات المالية على مستوى السوق النقدي وتتمثل في مزادات القرض عن طريق المناقصات والسوق المفتوحة واسترجاع السيولة بالمزادات إضافة إلى أداة الاحتياطي الإلزامي.

وعن مدى مساهمة الأدوات النقدية في امتصاص فائض السيولة المتواجد على مستوى البنوك وما ميز بعض السنوات من الفترة المدروسة (2000-2010) فكانت على النحو التالي:

الفترة الممتدة من 2001 إلى 2003: استمر بنك الجزائر بتحسين برمجته النقدية من خلال أعداده الدورية والتقنيات المستخدمة في تقرير إجمالي السيولة النقدية، كما أحرز تقدما كبيرا من حيث تحليل سلوك عوامل العرض المستقلة، نتجت عنها السيطرة على عاملين أساسيين وهما صافي الموجودات الخارجية لبنك الجزائر والوضعية الدائنة (للودائع) للخزينة العمومية إلى بنك الجزائر كان ذلك خلال سنة 2003.

إن استخدام الأداة الجديدة، والمتمثلة في استرجاع السيولة عن طريق المزادات أسبوعيا والتي بدأ تطبيقها خلال سنة 2002، نتج عنها امتصاص جزء معتبر من المعروض النقدي المتواجد على مستوى السوق النقدي لما بين البنوك. أين انحصر المبلغ الممتص بين 100 و160 مليار دينار وهو ما يعبر عن الانخفاض في الاحتياطات الحرة للبنوك أين انتقلت من 158.8 مليار دينار في نهاية شهر مارس لسنة 2002 لتصل إلى 59.2 مليار دينار في نهاية ديسمبر من نفس السنة.

إن عملية إعداد البرمجة النقدية تستند أساسا على الافتراضات، بما في ذلك التطورات الحقيقية لكل من الناتج الداخلي الإجمالي والتمويل العام وعمليات الخزينة العمومية وأسعار النفط وميزان المدفوعات وأسعار الصرف، وأعمال السلطات العمومية التي تقتضى التوسع في ميزانيتها.

وعليه منذ سنة 2001 إلى غاية سنة 2009 تمثل الهدف الأساسي والنهائي للسياسة النقدية في الاستقرار النقدي عن طريق استقرار الأسعار، كما مثلت القاعدة النقدية الهدف الوسيط للسياسة النقدية خلال الفترة المذكورة، وذلك تبعا لما أفرزته التطورات النقدية والمالية من وجود فائض للسيولة النقدية على مستوى البنوك، والتي ظهرت ابتداء من السداسي الثاني لسنة 2001.

ولكون ظاهرة فائض السيولة أخذت الصفة الهيكلية ابتداء من سنة 2002، وأمام هذا الوضع تم تدعيم الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بخلق أدوات جديدة وتنشيط الأدوات التي استعملت سابقا. ففي سنة 2001 تم تفعيل أداة الاحتياطي الإلزامي من جديد، تبعتها سنة 2002 إدخال أداة جديدة تعرف باسم استرجاع السيولة عن طريق المزادات الأسبوعية، وخلال سنة 2004 تم خلق أداة جديدة أخرى تعرف باسم تسهيل الودائع المغلة للفائدة، أما في أوت 2005 قام بنك الجزائر باستخدام أداة جديدة تعرف باسم استرجاع السيولة بالمزادات لكل ثلاثة أشهر.

ولقد أبقى مجلس النقد والقرض على استخدام هذه الأدوات بصفة متواصلة إلى غاية 2010، إضافة إلى تشكيلة متنوعة من الأدوات النقدية الأخرى مثل: معدل إعادة الخصم والسوق المفتوحة وأخذ الأمانات ومزادات القروض عن طريق المناقصات (ابتداء من عام 1995). هذه الأدوات

عن طريق المزادات أسبوعياً، وتعززت السياسة النقدية بإدخال أدوات جديدة تمثلت في أداة تسهيله الودائع المغلة للفائدة في سنة 2004، والتي بموجبها تقوم البنوك التجارية بتكوين ودائع لدى بنك الجزائر عليها فائدة، وذلك كل أربع وعشرين ساعة. وفي أوت 2005 ظهرت وسيلة جديدة متمثلة في المبدأ مع تلك التي ظهرت في 2002 ولكن تختلف في الآجال. وتعرف بأداة استرجاع السيولة بالمناقصات كل ثلاثة أشهر، وهي تسمح بامتصاص الأموال القابلة للإقراض من السوق ما بين البنوك.

وعن مقدار المبلغ الممتص باستخدام هذه الوسائل وأسعار فائدها فكانت كما يأتي:

في سنة 2005 حدد سعر الفائدة على استرجاع السيولة لكل ثلاثة أشهر ب 1.9% و 1.25% على استرجاع السيولة أسبوعياً، بعد ما كان يقدر ب 0.75 في سنة 2004، كما بقي معدل الفائدة على الاحتياطي الإلزامي في حدود 6.5% بين سنتين 2004 و 2005.

في سنة 2006 قدر المبلغ الممتص من السوق النقدي ب 450 مليار دينار، كما رفع بنك الجزائر من معدل الفائدة على استرجاع السيولة لكل ثلاثة أشهر إلى 2%، كما وصل معدل الفائدة على تسهيلة الودائع المغلة للفائدة إلى 0.30% وهو ما سمح بجمع 56.7 مليار دينار، وهي أداة تسمح بتجميد أكبر قدر ممكن من فائض السيولة⁽¹³⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن لجوء البنوك إلى إعادة التمويل من قبل بنك الجزائر قد انخفض إلى مستوى الصفر وذلك ابتداء من سنة 2001. كما بقيت الأدوات الأخرى غير فعالة لعدم استخدامها خلال هذه الفترة.

وبعدما حدد مجلس النقد والقرض مستوى التضخم ب 3% ابتداء من سنة 2004. والذي يعد

رغم ذلك تواصل ارتفاع المعروض النقدي خلال سنة 2003، الشيء الذي دفع بنك الجزائر إلى تكثيف تدخلاته على مستوى هذا السوق بالرفع من المبالغ المسترجعة من السيولة، والتي وصلت إلى 250 مليار دينار في نهاية سنة 2003.

إن إعادة تفعيل أداة الاحتياطي الإلزامي، والتي تسمح للبنوك بتسيير جيد لسيولتها من جهة، والحد من الآثار السلبية للصدمات الخارجية من جهة أخرى. أدى إلى ارتفاع معدل الاحتياطي الإلزامي إلى 6.25% في نهاية سنة 2002 بعدما كان يقدر ب 4.25% في سنة 2001، مما كان له أثر على ارتفاع ودائع البنوك لدى بنك الجزائر أين وصلت إلى 126.7 مليار دينار خلال سنة 2003، بعدما كانت تقدر ب 109.5 مليار دينار خلال سنة 2002 و 43.5 مليار دينار فقط خلال سنة 2001⁽¹²⁾.

أما عن تصنيف باقي الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (السوق المفتوحة، الأمانات، مزادات القروض بالمناقصات)، لم يتمكن بنك الجزائر من استخدامها خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2003 وذلك بسبب ضعف تطور سوق السندات الحكومية (بالنسبة للسوق المفتوحة). وفي إطار الدراسة المعمقة للمؤشرات الاقتصادية والنقدية والمالية لسنتي 2002 و 2003، قرر مجلس النقد والقرض تخفيض معدل إعادة الخصم لبنك الجزائر بنقطة أين انتقل من 5.5% إلى 4.5% على التوالي.

ومن هنا يمكن القول إنه ما ميز هذه الفترة هي استخدام أداتين للسياسة النقدية تتمثل في استرجاع السيولة والاحتياطي الإلزامي، مما ساعد السياسة النقدية في التحكم في التضخم والنمو الاقتصادي.

الفترة الممتدة من 2004 إلى 2006: أبقى مجلس النقد والقرض على استخدام أداة استرجاع السيولة

خلال سنة 2008 وهو ما يعادل مبلغ 1400,4 مليار دج.

- الاحتياطات الإلزامية: 14,67% سنة 2007 مقابل 18,73% سنة 2006 أما خلال سنة 2008 فقدر المبلغ الممتص بـ 394,7 مليار دينار.

وبالتالي فقد تفاوتت درجة استخدام هذه الأدوات من أداة إلى أخرى.

أما عن معدل التضخم فقد وصل إلى 3,5% و4,4% خلال سنتي 2007 و2008 ويرجع ذلك أساسا إلى التطور المعتبر لأسعار المنتجات الغذائية المستورة بصفة عامة والقمح بصفة خاصة.

- **الفترة الممتدة من 2009 إلى 2010:** قصد استكمال تحسين مستوى الإطار العملياتي للسياسة النقدية وانسجاما مع التطورات الحديثة على المستوى الدولي على إثر الأزمة المالية، أصدر مجلس النقد والقرض في ماي 2009 نظاما جديدا في مجال تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدي، وعملياته خارج السوق فضلا عن وسائل السياسة النقدية، يتعلق الأمر بإطار تنظيمي مفصل يتضمن في نفس الوقت العمليات الخاصة بإعادة تمويل البنوك، وعمليات استرجاع السيولة الفائضة في السوق النقدية والتسهيلات (القروض والودائع) بمبادرة من البنوك، وهو ما يتيح الإبداع في مجال صناعة وتنفيذ السياسة النقدية في الجزائر، وهكذا أصبح بنك الجزائر يتوافر على استخدام نقدي يسمح له بالاستمرار في مواجهة ظاهرة السيولة، في ظرف يتميز بمخاطر متصاعدة على استقرار الأسعار في سنة 2009 أين سجلت معدل تضخم وصل إلى 4,9% وهو ما يمثل معدل التضخم الأعلى في العشرية. يأتي هذا التطور ليؤكد السلسلة المتزايدة لمعدلات التضخم منذ ثلاث سنوات (سنة 2006) وعلى أثر التقليل النقدي الذي ميز سنة 2009،

الهدف النهائي للسياسة النقدية عن طريق استقرار الأسعار على المدى المتوسط، تحقق هذا الهدف خلال سنة 2005 أين انخفض معدل التضخم إلى 1,6% مقارنة بـ 2% لسنة 2004 و4% لسنة 2003 وقد قدر متوسط معدل التضخم خلال سنة 2006 بـ 1,8%.

- **الفترة الممتدة من 2007 إلى 2008:** نتيجة للتواجد الهيكلي لظاهرة فائض السيولة على مستوى السوق النقدي، أين وصلت إلى 2001,18 مليار دينار خلال سنة 2007 بعدما كانت تقدر بـ 1146,94 مليار دينار سنة 2006 و732 مليار دينار سنة 2005، أدى ذلك إلى انعدام النشاط على مستوى السوق النقدي ما بين البنوك.

ولقد استطاعت السياسة النقدية من خلال أدواتها امتصاص مبلغ 1273,3 مليار دينار خلال سنة 2007 على أساس المبلغ المتوسط الإجمالي لفائض السيولة والذي قدر بـ 1553,5 مليار دينار. وكان توزيع المبلغ الممتص عن طريق مختلف الأدوات على النحو الآتي⁽¹⁴⁾:

- استرجاع السيولة بالمزادات: نسبة 59,29% في نهاية سنة 2007 مقابل 40,33% في 2006، وهو ما يعادل 324,3 مليار دينار بالنسبة لاسترجاع السيولة كل ثلاثة أشهر، و478,25 مليار دينار لاسترجاع السيولة أسبوعيا خلال سنة 2007، أما سنة 2008، فقد قدرت المبالغ الممتصة لاسترجاع السيولة أسبوعيا 825 مليار دينار، 275 مليار دينار بالنسبة لاسترجاع السيولة كل ثلاثة أشهر، ووصل معدل الفائدة على هذه الأخيرة إلى 2% و1,25% لكل 7 أيام.

- تسهيلة الودائع المغلة للفائدة: 24,14% سنة 2007 مقابل 40,94% سنة 2006 و49,21%

الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر، وتقوي الإرساء القانوني لاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر. خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي.

يأتي هذا لتعزيز الإجراءات التنظيمية المتخذة في السنوات الأخيرة، لاسيما النظام رقم 08-04 المؤرخ في ديسمبر 2008 الذي رفع بصفة جوهرية الرأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية والنظام رقم 09-03 المؤرخ في ماي 2009 المتضمن القواعد العامة الخاصة بشروط البنوك والمتعلقة بالمخاطر على المنتجات المالية⁽¹⁶⁾.

خاتمة:

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- وجود فائض في المعروض النقدي خلال الفترة 2000-2010، تسبب فيه كل من صافي الموجودات الخارجية، الذي سجل مستويات مرتفعة تبعا لآثار العوائد البترولية، ليصبح بذلك العامل الأساسي لمقابلات المعروض النقدي. بالإضافة إلى إسهام حجم مدخرات الخزينة العمومية، التي أصبحت دائما صافيا للقطاع البنكي منذ سنة 2004. مما ينبئ بحدوث ضغوط تضخمية تهدد الاقتصاد الجزائري.

- وجود فوائض نقدية كبيرة غير مستغلة لدى البنوك التجارية الجزائرية، مما يؤكد إجماع هذه البنوك وتخوفها من التوسع في تقديم الائتمان المصرفي.

- عدم نجاعة الجهاز البنكي الجزائري في تعبئة المدخرات البنكية، خاصة وأن النقود مثلت الحصة الأكبر في المعروض النقدي خلال الفترة المدروسة، مما يساهم في زيادة حجم التعاملات غير الرسمية والموازية.

يعتبر التضخم داخليا وليس ناتجا بدرجات جوهرية عن الزيادة في أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة، كما كان عليه الأمر في سنتين 2007 و2008.

وفي إطار توقع التضخم وتتبعه، قام بنك الجزائر بتطوير أداة ملائمة منذ سبتمبر 2009 تتمثل في نموذج توقع التضخم على المدى القصير يعكس نظرة استشرافية من أجل توقع شهري لمعدل التضخم وتطوره على مدى سنة.

كما تميزت سنة 2009 بتراجع النشاط على مستوى السوق ما بين البنوك، وقدرت نسبة استرجاع السيولة بـ 44,95% مثلت فيها تسهيلات الودائع نسبة 41,76% أي ما يعادل 1022,1 مليار دينار. كما انخفضت الفائدة على الاحتياط الإلزامي إلى 0,5%⁽¹⁵⁾.

بعد تعديل الجهاز التنظيمي في سنة 2009 والمتضمن أدوات سير السياسة النقدية (استرجاعات السيولة، تسهيلة الودائع المغلة للفائدة، الاحتياطي الإلزامي) وذلك استخلاصا للدروس من الأزمة المالية الدولية الحادة لسنة 2008، تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني في هذا المجال حيث تم وضع هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية مع الحفاظ على الأهداف الكمية والنقدية، وبالتالي يصبح هدف التضخم عنصرا محددًا، مقارنة بالاستهداف النقدي الكمي المرن الساري المفعول.

وتبقى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي حاسمة في الجزائر، نظرا إلى هيمنة البنوك في النظام المالي الجزائري وتعززت هذه المساهمة في وضعية مميزة بالتسيير المرن لسعر الصرف تناغما مع الاستقرار المالي الخارجي.

هذا وتعززت التدابير التشريعية الجديدة (الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010) ضمن

2- ضرورة تشجيع البنوك العاملة في الاقتصاد الجزائري على نشر الوعي والثقافة المصرفية فضلا عن التقرب من الأفراد لكسب ثقتهم، من خلال استحداث أوعية ادخارية جديدة وفاعلة، ذلك من شأنه أن يغير سلوكهم، بإبعادهم عن الاكتناز وجذبهم كمدخرين.

3- ضرورة تشجيع البنوك التجارية على التوسع في تقديم الائتمان المصرفي وتوجيهه صوب الاستثمارات المنتجة، من خلال إنشاء وحدات استثمارية تابعة للبنوك، تتولى مهمة الاستثمار الإنتاجي المباشر للفوائض النقدية.

4- ضرورة تحقيق توافق بين نمو المعروض النقدي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، من خلال إتاحة الفرصة للقطاعات الإنتاجية الخاصة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في الحصول على الموارد المالية من البنوك التجارية، بدل الاقتصر على تمويل الواردات، وذلك لتتنوع إيرادات الدولة الجزائرية وتقليل التبعية للخارج سواء في مجال التصدير أو الاستيراد.

5- العمل على تنشيط التعاملات على مستوى السوق النقدية، واتساع نطاق السوق المالية، كي يتمكن بنك الجزائر من استخدام أداة السوق المفتوحة التي لها تأثير مباشر على المعروض النقدي، بالإضافة إلى أداة معدل إعادة الخصم.

- عدم وجود استقرار نقدي كامل في الاقتصاد الجزائري، نتيجة لعدم التوافق ما بين تغير المعروض النقدي والتغير في الناتج المحلي الإجمالي - اعتماد بنك الجزائر على أدوات جديدة للسياسة النقدية، لامتنصاص فائض السيولة النقدية البنكية، تمثلت هذه الأدوات في استرجاع السيولة بالمناقصات أسبوعيا وكل ثلاثة أشهر و تسهيلة الودائع المغلة للفائدة، مع إعادة تفعيل أداة الاحتياطي الإلزامي. حيث استطاعت هذه الأدوات الثلاث امتصاص نسبة معتبرة من فائض السيولة البنكية قدرت بـ 82% . أما باقي الأدوات فلم يتم استخدامها نظرا لمحدودية التعاملات على مستوى السوق النقدية وضيق نشاط السوق المالية .

التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها، سنحاول تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية لزيادة قدرة بنك الجزائر للتحكم في حجم المعروض النقدي، والمتمثلة فيما يأتي:

1- ضرورة تنويع مصادر المعروض النقدي، فلا يجب أن تبقى الإيرادات البترولية المصدر الغالب في تكوين صافي الموجودات الأجنبية، خاصة وأن أسعار المحروقات في تذبذب مستمر.

الهوامش:

1- ا. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عنكون، الجزائر، 2004 ص49 .

2- د. عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة 2009 ص50.

3-4-5- Banque d'Algérie, données économiques et financières de l'Algérie, indicateur monétaires et financières, annexe, tableaux statistiques, rapport annuels de la banque d'Algérie 2010, disponible sur le site www. Bank -of-Alegria.dz, consultée le 1/7/2012.

- 6- د. سليمان ناصر، أزمة السيولة النقدية في الجزائر أسباب وحلول، مجلة الباحث، عدد 09، جامعة ورقلة 2011، ص 270.
- 7- ا. د، هيل عجمي جميل الجنائي، رمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 77.
- 8- د. فايق حسن خلف، النقود و البنوك، جدار للكتاب العلمي، عمان، الأردن، 2006، ص 30.
- 9- ا. بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره ص 168.
- 10- راجع مصطفى رشدي شيحة، ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل، النقود و الائتمان، دار الحداثة، لبنان، 1981، ص 290.
- 11 - <http://www.Algerie-dz.com/forums/archive/index.php/t137006-html-27/07/2012-01p28>.
- 12 - Banque d'Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie : rapport 2003 p90.
- 13 - Banque d'Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie : rapport 2006 p141.
- 14 - Banque d'Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie : rapport 2008 p177.
- 15 - Banque d'Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie : rapport 2009 pp184-185.
- 16 - Banque d'Algérie : communication de la banque d'Algérie: évolutions économiques et monétaire sen 2010et éléments de tendance du premier semestre 2011.disponible sur le site [www.bank-of-algeria .dz](http://www.bank-of-algeria.dz) consultée le 1/7/2012.